

التعليم التعاوني كخيار إستراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل
"التجربة الألمانية أنموذجاً"

Cooperative education as a strategic option to achieve compatibility between the
outputs of higher education and the requirements of the labor market
" The German experience as a model "

خامرة بوعمامة^{1*}، الشيخ الداوي^{2**}

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)

² جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/01/23 ، تاريخ المراجعة : 2018/01/25 ، تاريخ القبول : 2018/02/07

ملخص :

يواجه التعليم العالي في الكثير من الدول العربية بما فيها الجزائر العديد من التحديات وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات سوق الشغل، لهذا الغرض تأتي هذه الدراسة لتوضيح دور التعليم التعاوني في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل، والذي يعد مطلباً مهماً للنهوض بالكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي، مع التطرق إلى التجربة الألمانية باعتبارها أحد الدول الرائدة في هذا المجال، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وخلصت الدراسة لضرورة تفعيل التعليم التعاوني لتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل.

الكلمات المفتاح: تعليم تعاوني، مخرجات التعليم العالي، متطلبات سوق الشغل.

تصنيف JEL: M54، D83، J21.

Abstract:

In many Arab countries, including Algeria, Higher education encounters many challenges, especially with regard to achieving the compatibility between its outputs and the labor market requirements.

The purpose of this study is to clarify the role of cooperative education in achieving the compatibility between higher education outputs and the labor market requirements. Which is an important demand for the promotion of internal and external efficiency of higher education institutions, With reference to the German experience as one as leading countries in this field. In order to achieve that, we used the analytical descriptive approach and case study methodology.

The study concluded the need to activate cooperative education to reduce the gap between higher education outputs and the labor market requirements.

Keywords: Cooperative Education, Higher Education Outputs, Labor Market Requirements.

Jel Classification Codes : M54، D83، J21.

*e-mail: khabou.2412@yahoo.fr

** p.daouicheikh@gmail.com

تمهيد

تعد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل ضرورية وتبادلية في نفس الوقت، فسوق الشغل ذو المتغيرات المتجددة باستمرار بحاجة إلى مخرجات مؤسسات التعليم العالي. يختلف تخصصاتها الأكاديمية وتنوعها، فهي تقوم بتزويد خريجها بالمهارات العلمية والعملية الضرورية، بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل وهذا يدفع بمؤسسات التعليم العالي دوماً إلى تطوير برامجها وتخصصاتها المختلفة. لهذا أي خلل في هذه العلاقة ينعكس على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تحقيق مستهدفات التنمية، كما يعد عدم تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل هدراً للطاقات البشرية واستنزافاً للموارد وضعف جدوى الاستثمار في التنمية البشرية والتي تنعكس آثارها على التنمية الشاملة.

أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية بما فيها الجزائر أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات سوق الشغل، ومن المؤكد أن تحقيق هذا التوافق يتطلب تعاوناً وتنسيقاً متكاملًا بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الممثلة لسوق الشغل خاصة في مجال تطوير برامج التعليم التعاوني التي تجمع بين التعلم في الفصول الدراسية مع التعلم في مكان العمل بهدف تلبية متطلبات سوق الشغل من العمالة ذات المهارات العالية. ولأهمية هذا النوع من التعليم فقد انتشر في كثير من دول العالم، وبخاصة المتقدمة منها ولعل من أشهر تلك البرامج ما تقدمه جامعة كولومبيا البريطانية في كندا، وجامعة نورث إيسترن في أمريكا، وجامعة التعليم التعاوني (Karlsruhe) التي تعد من أكبر الجامعات في ألمانيا والتي تقدم برامج واسعة في التعليم التعاوني، وصل عدد الشركات المتعاونة إلى 900 شركة سنة 2002 مسؤولة عن تدريب 1800 طالب¹. بناءً على ماسبق، تحاول هذه الدراسة الوقوف على مشكلة انخفاض مستوى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل مع إبراز الدور الذي يؤديه التعليم التعاوني في تحقيق هذا التوافق وذلك بمناقشة الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع وكذا القيام بعرض تجربة ألمانيا الرائدة في هذا المجال للاستفادة منها.

وعليه، سوف نحاول دراسة الإشكالية التالية: هل يمكن أن يكون للتعليم التعاوني مساهمة فاعلة في تحقيق التوافق بين مخرجات

التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل؟ وكيف حققت ألمانيا نجاحاتها لتصبح أنموذجاً يُحتذى به؟

تتبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع التي تعالجه وهو التعليم التعاوني ودوره في تحسين مستوى المهارات لدى خريجي التعليم العالي التي ترتبط بأدائهم الوظيفي وتمكنهم من إيجاد مناصب شغل توافق تخصصاتهم، وباعتباره كذلك أحد الركائز المهمة في توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الممثلة لسوق الشغل ومن ثم تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات الوظائف في سوق الشغل. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

معرفة الخصائص التي تميز التعليم التعاوني عن التعليم التقليدي؛

إبراز مدى أهمية التعليم التعاوني في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل؛

معرفة أهم الفوائد التي يحققها الشركاء الفاعلين في برامج التعليم التعاوني؛

معرفة تجربة ألمانيا في مجال التعليم التعاوني كونها تعتبر تجربة رائدة في ذلك.

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع الآراء والمعلومات والحقائق والمفاهيم المتعلقة بمحاور الدراسة، من أجل بناء منظومة معرفية متكاملة، وذلك بالرجوع إلى عدد من الدراسات والأبحاث والمقالات، ومنهج دراسة حالة بالتطرق إلى حالة ألمانيا في مجال التعليم التعاوني للاستفادة منها.

وللإجابة عن الإشكالات المطروح والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، فإنه تمّ تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1 - الإطار المفاهيمي للتعليم التعاوني: سيتم من خلال هذا المحور التعرف على التعليم التعاوني والخصائص التي يمتاز بها والأهداف المرجوة منه وكذا النماذج المتبعة في هذا المجال.

1.1 - مفهوم التعليم التعاوني: حاول العديد من المتخصصين والدارسين لهذا الموضوع تقديم التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح ومدلوله الأساسي، منها تعريف الرابطة الكندية للتعليم التعاوني بأنه "برنامج يدمج رسمياً في الدراسات الأكاديمية للطلبة لكسب الخبرة العملية مع أصحاب العمل المشاركين"²، أما مفهوم كلية دوغلاس (The Douglas College) لبرنامج التعليم التعاوني بأنه "برنامج يتيح للطلاب دمج الدراسات الأكاديمية مع تجربة العمل"³

وهناك من ينظر إلى التعليم التعاوني من منظور إستراتيجي مثل الجمعية الأمريكية للتعليم الهندسي التي تعتبر التعليم التعاوني بأنه "استراتيجية تعليمية منظمة لدمج دراسات الفصول الدراسية مع التعلم من خلال خبرات العمل المنتج في المجالات ذات صلة بالأهداف الأكاديمية أو المهنية للطلاب، وهو يوفر تجارب تقديمية في دمج الجوانب النظرية والتطبيقية".⁴

وكذلك ويرى (Groenewald) "أن التعليم التعاوني هو استراتيجية تعليمية منظمة حيث يتناوب الطلاب بين فترات العمل وفترات الدراسة، ويتحقق هذا المنهج المتكامل والمنهجي من خلال شراكة دقيقة بين المؤسسة التعليمية والميدان المهني مع كل شريك".⁵ كما أشار (Groenewald) إلى أن "التعليم التعاوني يكمن في أربعة أبعاد أساسية هي: (أ) منهج متكامل، (ب) التعلم المستمد من الخبرة في العمل؛ (ج) بناء قاعدة لدعم الصناعة؛ (د) تنسيق تجربة التعلم"، تشير المكونات الأربعة إلى تطوير منهج يدمج متطلبات الصناعة مع المتطلبات الأكاديمية؛ تصميم دقيق لنظام العمل لضمان مساهمته في عملية التعلم التجريبي؛ بناء قاعدة صناعية داعمة وموالية؛ وإنشاء هيكل يضمن الممارسات السليمة في رصد وتقييم الطلاب قبل وأثناء وبعد الخبرة العملية.⁶

بناءً على ما سبق يتبين أن التعليم التعاوني يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات فيما يلي:⁷

- يختلف نموذج الدراسة في التعليم التعاوني بشكل كبير عن نموذج الجامعات التقليدية في مشاركة مؤسسات سوق الشغل في العملية التعليمية جنباً لجنب مع مؤسسات التعليم العالي.
- التعليم التعاوني يجمع بين الفصول الدراسية للدراسة الأكاديمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالتناوب مع مراحل التدريب أثناء العمل وبرامج التعلم العملي المتكامل في مؤسسات سوق الشغل؛
- الطالب المسجل في التعليم التعاوني هو على حد سواء طالباً وموظفاً في نفس الوقت؛
- يتلقى طالب التعليم التعاوني أجراً خلال الدورة بأكملها؛
- البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية التي تتضمنها برامج التعليم التعاوني تتوافق مع متطلبات الوظائف؛
- هيئة التدريس في برامج التعليم التعاوني لها من الإمكانيات المعرفية والمهنية.

2.1 - أهداف التعليم التعاوني: أما بخصوص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها برامج التعليم التعاوني يمكن حصرها في النقاط التالية:⁸

1. تقدم للطلاب فرصة التكيف مع حقيقة بيئة العمل التي من المرجح أن يعملوا فيها عند التخرج؛
2. تعمل على تحسين العلاقات العامة وتطوير التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق الشغل؛
3. إعداد خريجين مهنيين مزودين بالمعرفة قادرين على تطبيقها في مجالات معينة؛
4. أن تقدم للطلاب فرصة لاستكشاف طبيعة فرص العمل المستقبلية المحتملة؛
5. تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل؛
6. الحد من الفجوة بين ممارسات التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل؛
7. مساعدة مؤسسات التعليم العالي على تبادل المعلومات والأفكار مع المهنيين في مؤسسات سوق الشغل؛
8. تمكين أعضاء هيئة التدريس لكسب المزيد من الخبرة في مجالات تخصصهم؛
9. إتاحة الفرصة للموظفين في مكان العمل للاحتكاك مع الطلاب وتحصيل جوانب معرفية ونظرية؛
10. إتاحة الفرصة لأرباب العمل للمشاركة في تطوير المناهج التعليمية؛
11. تقاسم التكاليف المترتبة للتعليم العالي بين أصحاب العمل والحكومة؛⁹
12. الاستجابة لمطالب أصحاب العمل من أجل إتباع نهج أكثر توجهها نحو العمل في التعليم العالي؛
13. أما النماذج التي يعتمد عليها التعليم التعاوني لتحقيق هذه الأهداف وغيرها يبينها العنصر الموالي:

3.1 - نماذج التعليم التعاوني: يختلف النموذج المستخدم لتحقيق العنصر العملي للتعليم التعاوني، ووفق ما يشير إليه (Zegwaard and Coll)

هناك نوعين من النماذج¹⁰:

- **النموذج المتناوب:** وفق هذا النموذج على الطالب أن يتناوب طوال دراسته بين فترات العمل (التدريب) بدوام كامل في المؤسسات الراعية لعملية التدريب وبين الفصول الدراسية في مؤسسة التعليم العالي، وهذا النموذج هو الشائع في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا.

- **نموذج التناوب والتوازي:** وفق هذا النموذج يكمل الطالب العنصر الأكاديمي من دراسته، بينما يشتغل بدوام جزئي في المؤسسة الراعية لعملية التدريب؛ بمعنى أن الطالب ينهي برنامج الدراسة بدوام كامل وفي مقابل ذلك يسعى إلى صاحب العمل لفترة محددة من الزمن، خلال فواصل الفصل الدراسي، وهو الأكثر شيوعاً خلال عطلة الصيف أطول.
- ما يميز هذا النموذج أن الطلاب يمكنهم اكتساب الخبرة مع مختلف المؤسسات الممثلة لسوق الشغل، ومع ذلك فإن عمق التجربة للطلاب يمكن أن يكون محدوداً إلى حد ما وليس هناك ما يضمن الحصول على مكان أو الاحتفاظ بوظيفة بعد إنها الدراسة.

2 - دور التعليم التعاوني في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل

- قبل إبراز الدور الذي يؤديه التعليم التعاوني في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي لابد من التطرق إلى دوافع التوجه نحو تفعيل هذا النوع من التعليم.

1.2 - دوافع التوجه نحو تفعيل التعليم التعاوني

- تظهر العديد من الدراسات بأن هناك قصوراً في أداء خريجي بعض مؤسسات التعليم العالي ومنها العربية، وهذا القصور تمثل في عدم تزويد الخريجين بمهارات ومعارف ضرورية ترتبط بأدائهم الوظيفي، خاصة في الجوانب العلمية في مناهج الإعداد الأكاديمي التي لا تزال غير كافية، فضلاً عن عدم ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي¹¹.
- ومن خلال تحليل منظومة التعليم العالي في الجزائر تم رصد إختلالات نظام التعليم على الصعيد الهيكلي والتنظيمي لمؤسسات التعليم العالي من أهمها: انخفاض مستوى التوافق بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل، حيث اتسمت المنظومة التعليمية ببرامج تكوين أقل ملائمة للمتطلبات المستجدة في سوق الشغل واندماج ضعيف لمؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك كان من أهداف إصلاح التعليم العالي في الجزائر من خلال تبني نظام (L M D) تتمثل في ما يلي:¹²

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي؛
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين مؤسسات التعليم العالي وعالم الشغل؛
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن؛
- الإنفتاح أكثر على التطورات العالمية وبخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛
- إقامة التعاون الدولي مع تنويعه تبعاً للأشكال الأكثر ملائمة.

إن المعطيات التي تمت الإشارة إليها تعزز إدراك المؤسسات التعليمية في تطوير وتحديث البرامج التعليمية بما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في قطاعات الشغل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في متطلبات سوق الشغل، لا يتأتى ذلك إلا من خلال الانفتاح على قطاع الأعمال والتعاون معه وهذا يتطلب اعتماد برامج للتعليم التعاوني فعالة لتقوية العلاقة بين الطرفين لضمان نجاح كل منهما في تحقيق أهدافه.

2.2 - أثر التعليم التعاوني على مراحل عملية التكوين:

يسعى التعليم التعاوني لربط عمليات التعليم في مؤسسات التعليم العالي بالتوظيف من أجل تلبية أكثر لمتطلبات سوق الشغل وبالتالي التقليل من أعداد الباحثين عن الشغل، وإيضاً تنمية درجة المشاركة الملقاة على عاتق مؤسسات سوق الشغل في تصميم وتنفيذ المناهج الدراسية كما هو مبين أدناه:¹³

- **مرحلة تحديد متطلبات سوق الشغل:** تعتمد برامج التعليم التعاوني على تحديد متطلبات الوظائف الفعلية وذلك بمشاركة المؤسسات الممثلة لسوق الشغل بينما في مؤسسات التعليم العالي البحثية يتم التعرف عليها بمشاركة جزئية مع سوق الشغل ويغلب عليها الطابع النظري؛
- **تصميم المناهج:** يتم إعداد وتصميم المناهج في برامج التعليم التعاوني بالشراكة بين المؤسسات الممثلة لسوق الشغل ومؤسسات التعليم العالي من خلال لجان مشتركة بين الطرفين ودرجة المشاركة كبيرة جداً بخلاف ما نجده في التعليم التقليدي يتم من قبل أكاديميين وبمشاركة محدودة من أصحاب الشغل؛
- **تنفيذ المناهج:** في برامج التعليم التعاوني يتم تنفيذ المناهج بالمشاركة الفعلية من قبل المؤسسات التعليمية والمؤسسات الممثلة لسوق الشغل ومن مسؤولية هذه الأخيرة أن تقوم بتأهيل الخريج طبقاً لمتطلبات الوظيفة التي ستسند إليه، لهذا يأخذ سوق الشغل النصيب الأكبر في عملية التنفيذ؛

- **تقويم وتطوير المناهج:** يتم تقييم المناهج وتطويرها في برامج التعليم التعاوني من طرف المؤسسات التعليمية بمشاركة المؤسسات التدريبية من خلال لجان مشتركة أو الاستقصاء أو خلافة؛
 - **فرص التوظيف:** يتيح التعليم التعاوني للخريجين فرصاً للتوظيف وإبرام عقود مع الجهة المستفيدة في معظم الأحيان بخلاف ما هو معمول به حيث تقوم الجهات المعنية بإبرام عقود التشغيل وذلك بعد انتهاء الخريج لمرحلة الإعداد في المؤسسات التعليمية.
- كما تشير الكثير من الدراسات أن للتعليم التعاوني دوراً في تحسيير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل ويتجلى ذلك في الفوائد التي تعود على جميع الشركاء في ضمان نجاح كل منهم في تحقيق أهدافه.

3.2 - فوائد الشركاء من التعليم التعاوني: تتمثل هذه الفوائد في ما يلي:

1.3.2 - بالنسبة للخريجين

تبين الدراسة التي أجراها كل من (Nasr, Pennington and Andres) في تقييم مستوى رضا طلاب الهندسة الميكانيكية الذين أكملوا دورة تعليمية تعاونية في جامعة كيترينج (Kettering University)* سنة (2004). من بين 177 طالباً، أبدى أكثر من 90٪ رضاهم عن مستوى الإشراف وبيئة العمل، ويعتقد أكثر من 90٪ أن المهام التي أعطيت لهم خلال عملهم ساهمت في تطويرهم المهني، في حين أن 87٪ من المستطلعين كانوا راضين عن الخبرة المكتسبة في العمل¹⁴

كما تظهر دراسة أجرتها جامعة سايمون فريزر (Simon Fraser University)* في كندا أن 91٪ من خريجي التعليم التعاوني يعملون في غضون شهرين مقابل 60٪ للخريجين العاديين¹⁵

كما يستفيد الطلاب من التعليم التعاوني في ما يلي:

- زيادة التفكير المنضبط وتحسين مهارات حل المشاكل؛
 - القدرة على تطبيق نظرية لممارسة وتحسين الدرجات الأكاديمية؛
 - زيادة في الاعتماد على الذات، والثقة بالنفس، والمسؤولية، وتحسين الاتصالات مع أرباب العمل المحتملين؛¹⁶
 - يوفر التعليم التعاوني للطلاب فرصة لتطبيق الجوانب النظرية ميدانياً، مما يزيد من تحسین عملية التعلم؛
 - تتيح برامج التعليم التعاوني للطلاب فرصة التعاقد مباشرة دون مقابلة، في المناصب المهنية مع صاحب الشغل بعد التخرج.
- وتشمل الفوائد الأخرى التعليم التعاوني تحسین المهارات الاجتماعية، وزيادة المعرفة¹⁷ والمهارات العملية، وقابلية التسويق بعد التخرج،

2.3.2 - بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي

إن مؤسسات التعليم التي تتبنى برامج التعليم التعاوني تكون أكثر جاذبية للطلبة كما تبينه دراسة أجرتها (Martin)، سنة (1997)

¹⁸ حول تأثير برامج التعليم التعاوني الإلزامي على انضمام الطلاب إلى كلية الهندسة بجامعة المحيط الهادئ، فوجد أن التعليم التعاوني كان العامل الأكثر تأثيراً للطلاب الذين يختارون الانضمام إلى كلية الهندسة في جامعة المحيط الهادئ*.

كما تستفيد مؤسسات التعليم العالي في البقاء على اتصال مباشر مع الأحداث والاتجاهات في سوق الشغل،¹⁹

ومن الفوائد الأخرى التي يمكن أن تكتسبها المؤسسات التعليمية كذلك:

- تحديث وتطوير المناهج الدراسية ومحتواها؛
- تنمية قدرات الموظفين؛²⁰
- يساعد على تخفيض تكاليف التعليم والتدريب؛
- فرصة لزيادة المهارات المهنية لهيئة التدريس؛
- يساعد على إيجاد مصادر محتملة لتمويل برامج التعليم والتدريب.²¹

3.3.2 - بالنسبة لأرباب العمل

يستفيد من التعليم التعاوني أرباب العمل من خريجين ذوي جودة عالية لتلبية متطلبات الوظائف، كما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة وإنشاء بيئة عمل أكثر ديناميكية،²² ويذكر كل من (Braunstein and Loken) أن أرباب العمل يشاركون في برامج التعليم التعاوني بدافع توظيف موظفين جدد، ولتوفير تكاليف العمل، والتفاعل بشكل إيجابي مع الجامعات والمؤسسات الأخرى.

وفي دراسة إستقصائية أجراها Metzger سنة (2004) حول تصور أصحاب العمل لبرنامج التدريب الداخلي في جامعة ولاية بويسي، في بوزيداهو، الولايات المتحدة الأمريكية، بينت أن الغالبية العظمى من أصحاب العمل البالغ عددهم 223 الذين أحبوا على

الدراسة الاستقصائية إلى أن "الطلاب يكتسبون مهارات قابلة للتسويق من المشاركة في برامج التدريب الداخلي"، واتفق أكثر من 80٪ من المشاركين على أن "برامج التدريب الداخلي تعد مصدراً للتوظيف"، وتستخدم "كجهاز توظيف بعد التخرج"²³ إضافة إلى ما سبق يقدم التعليم التعاوني لأرباب العمل الكثير من المزايا منها:²⁴

- توظيف طلاب إداريين مؤهلين ومتحمسين؛
 - يمكن الخريجين أن يباشروا العمل على الفور، باعتبارهم على علم ودراية بأمور المؤسسة؛
 - توفير خريجين لديهم خبرة عملية في المؤسسة؛
 - يمكن الخريجين من الاستفادة من الأدوات الاقتصادية وأيضاً تكنولوجيا المعلومات والهندسة لدى المؤسسة لحل المشاكل العملية؛
 - الاستفادة من المسائل المتعلقة مباشرة بالمؤسسة والمرتبطة بمشروع التخرج (الأطروحة النهائية للخريج)؛
 - انخفاض العمالة ومعدلات الدوران، وإنتاجية أفضل؛
 - توظيف موظفين أكثر فعالية وأقل تكلفة؛
 - مراقبة طلاب التعليم التعاوني في العمل من أجل التوظيف المحتمل بعد التخرج.
- يتضح من الفوائد التي يحققها التعليم التعاوني لكافة الشركاء أن تطبيق نماذج التعليم التعاوني القائمة على الربط بين برامج التعليم والتدريب التي يحتاج إليها سوق الشغل أسلوباً فعالاً في تحقيق هذا التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل، لذلك أصبح من أهم المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي للتعليم هو تصميم وتطبيق نماذج تعليمية وتدريبية تسبق مرحلة الالتحاق بالشغل على غرار ما قامت به الكثير من الدول المتقدمة والتي نذكر منها التجربة الألمانية.

3 - التجربة الألمانية في تطوير التعليم التعاوني

تعتبر التجربة الألمانية من التجارب الرائدة في مجال التعليم التعاوني، إذ يقوم نظام التعليم العالي فيها على الربط بين التعليم الجامعي ومهارات العمل ضمن عملية الإعداد، مما يمكن جهات العمل من اختيار العاملين والحصول على بيانات التدريب أثناء التأهيل المهني، وهذا يؤدي إلى تقليل برامج التدريب أثناء العمل، وذلك نتيجة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل والإنتاج.

1.3 - نشأة التعليم التعاوني في ألمانيا

تأسست جامعة التعليم التعاوني في ألمانيا كنموذج جديد للتعليم يتكامل مع العمل على مستوى التعليم العالي، والهدف منها هو نقل النظام الألماني التقليدي للتدريب المهني المزدوج إلى التعليم العالي، ويشير التدريب المهني المزدوج التقليدي إلى التدريب المهني للموظفين الشباب، بعد إنهاء الدراسة الثانوية، ولا سيما الموظفين الشباب الذين لا يحصلون على التعليم العالي. في سنة 1972 تعاونت ثلاث شركات عالمية (Bosch، Daimler Benz، و Daimler-Chrysler)، و (Standard Elektrik Lorenz (SEL) لتطوير نظام التعليم المزدوج لخريجي المدارس الثانوية وتطبيق مبادئ النظام المزدوج للتدريب المهني في مجالات الأعمال والهندسة على مستوى الجامعة.²⁵

ويهدف التعليم المزدوج إلى إيجاد بديل أكاديمي للطلاب خريجي المدارس الثانوية بدلاً من الدراسة الجامعية التقليدية، وإعطاء الفرصة لأرباب العمل للمشاركة في العملية التدريبية لتنفيذ مفهوم ربط المؤسسات التدريبية بالمجتمع الخارجي كما يهدف إلى ما يلي:²⁶

- تكامل إمكانات المؤسسات مع إمكانات المؤسسات التدريبية الحكومية وتعاضد أنشطتها لتخريج طلاب على أعلى مستوى من التأهيل؛
 - الاستجابة لمطالب الدولة في توفير تدريب مرتبط بالمتطلبات الوظيفية العملية؛
 - تخفيف العبء المالي على المؤسسات التدريبية الحكومية في توفير التدريب للطلاب وذلك عن طريق تحمل الجهات المستفيدة من الشركات والمؤسسات لجزء من التكلفة؛
 - يمكن للطلاب نقل تجاربهم في مواجهة المشاكل العملية من بيئة العمل إلى قاعة التدريب؛
 - يعمل على موازنة المهارات المكتسبة للطلاب مع احتياجات سوق الشغل.
- وما يميز هذا النظام هو مشاركة الأطراف المعنية بقضايا التدريب والتوظيف حيث تساهم المؤسسات التدريبية الحكومية من خلال المشاركة في إعداد وتطوير المناهج والإشراف على تنفيذ الخطط والمناهج التدريبية، كما أنها تمنح المؤهل التدريبي للطلاب بعد إتمام البرنامج. نتج عن هذا التطور تزايد الطلب على مهارات رفيعة المستوى ليس بإمكان مؤسسات التعليم العالي البحثية على الوفاء بها لهذا في عام 1974، بادرت بادن - فورتمبيرغ (بالألمانية: Baden - Württemberg)، إحدى الدول الأكثر نجاحاً اقتصادياً في جمهورية ألمانيا

الاتحادية، بإنشاء جامعة للتعليم التعاوني الجديد الذي تديره الدولة، وقدمت هذه المؤسسات برامج دراسية في مجال الأعمال التجارية الإدارة، الهندسة والعمل الاجتماعي.²⁷

— شهد التعليم التعاوني من ذلك الوقت تطوراً كبيراً ففي سنة 1995، أعلن مؤتمر وزراء التعليم أن جامعة التعليم التعاوني تعادل جامعة العلوم التطبيقية وكان هناك 45 برنامجاً تعاونياً، ثم في سنة 1996 أوصى مجلس العلوم بالتركيز أكثر على التعليم التعاوني، وبحلول سنة 2000 ارتفع عدد البرامج التعاونية إلى 100.

— وفي سنة 2004 وافق مؤتمر وزراء التعليم على أن تصبح شهادة جامعة التعليم التعاوني تعادل درجة البكالوريوس في الجامعة التقليدية، حيث وصل عدد الطلاب في جامعة التعليم التعاوني ذلك الوقت إلى 40982 طالباً و 18168 مؤسسة تقدم برامج دراسية تعاونية، وفي سنة 2016 وصل عدد الطلبة إلى 100739 و 47458 شركة متعاونة.²⁸

2.3 - متطلبات الدراسة في التعليم التعاوني بألمانيا:

للالتحاق بصفوف جامعة التعليم التعاوني يتطلب ما يلي:²⁹

- حصول الطالب على شهادة، وهي شهادة الثانوية العامة المعروف باسم **Abitur** التي تسمح للطلاب للدخول في الجامعة التقليدية؛
- أن يكون للطلاب عقد عمل مع إحدى الشركات الخاصة أو الحكومية لمدة ثلاث سنوات؛
- تعتبر المؤسسة شريكاً مساوياً للجامعة، وبالتالي فهي تمارس تأثيراً متواصلاً وهاماً على تنظيم مؤسسات التعليم ومناهجها؛
- يتم تسجيل الطالب في المؤسسة الشريكة؛
- توقيع عقد التدريب شرط ضروري للتسجيل؛
- يتلقى طالب التعليم التعاوني أجراً خلال الدورة بأكملها، وهذا يعني أن استضافة طالب التعليم التعاوني مكلفة لصاحب العمل وهذا "الاستثمار" يجب أن تكون مربحة؛
- يشترط في أعضاء هيئة التدريس من أساتذة ومحاضرين بالإضافة إلى مؤهلهم التعليمية أن يكون لديهم خبرة تطبيقية في مجال تخصصهم لا تقل عن خمس سنوات؛

كما يشترط أن تتوفر في الطالب الرغبة في العمل بجد والقدرة على العمل تحت الضغط ويمتلك المبادرة والالتزام.

3.3 - مجالات تطبيق التعليم التعاوني في ألمانيا:

إذا أخذنا جامعة التعليم التعاوني في رافنبورغ (بالألمانية: Ravensburg) كمثال لتطبيق التعليم التعاوني في ألمانيا نجد أن مدة الدراسة بها تبلغ ثلاث سنوات مقسمة إلى فترتين هما:³⁰

- فترة التعليم الأساسي والتدريب ومدتها سنتين وفيها أربع فصول دراسية وكل فصل دراسي أربع شهور ويطلق عليها فترة التأهيل الأولي للوظيفة.
 - فترة التعليم والتدريب المتخصص للحصول على الدرجة العلمية (الدبلوم) ومدة الدراسة فيها سنة واحدة وتتكون من فصلين دراسيين كل فصل دراسي أربعة أشهر، وتسمى فترة التأهيل النهائي للوظيفة.
 - ينقسم كل فصل دراسي من الفصول الستة سابقة الذكر إلى فترتين:
 - فترة التعليم النظري حوالي شهرين.
 - فترة التدريب في مكان الشغل حوالي شهرين.
- وبالتالي تكون فترة الدراسة النظرية متساوية مع فترة التدريب العملي، كما تستقبل الكلية نوعين من الطلاب:
- طلاب يلتحقون بهذه الكلية عن طريق القطاع الأهلي الصناعي وأرباب العمل الذين يتحملون نفقات التعليم وهم أغلب طلاب الكلية.
 - طلاب يلتحقون بالكلية مباشرة، ويتحملون نفقات الدراسة.

جميع هؤلاء الطلاب مرتبطون بعقود عمل مع شركات كثيرة ومؤسسات متعاونة مع الكلية، كما يوجد بالكلية تخصصات كثيرة منها (الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، إدارة المعلومات للمهندسين، إدارة أعمال، إعلام واتصال....)

4.3 - نتائج التعليم التعاوني في ألمانيا

تشير الكثير من الدراسات أن نموذج التعليم التعاوني في ألمانيا كان ناجحاً للغاية بحيث أن أكثر من 80% من خريجي التعليم التعاوني تمّ توظيفهم في مؤسسات التدريب بحلول وقت التخرج، وفي دراسة حديثة أجرتها شركة (IBM) International Business Machines (Machines) أن خريجي التعليم التعاوني لديهم فرصة التقدم الوظيفي السريع بعد التخرج مباشرة، ومنصب أعلى من الزملاء المماثلين في الجامعات التقليدية.³¹

ومن أجل تقييم كفاءة برامج التعليم التعاوني أجرت (University Karlsruhe)* في عام 1991 دراسة شملت 577 شركة متعاونة من التعليم التعاوني، تم الحصول على نسبة 42% منها. توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن 90 % من الشركات المتعاونة تستخدم بشكل روتيني خريجي جامعة التعليم التعاوني (كارلسروه، Karlsruhe) على أساس دائم عند التخرج. ووفقاً للمشاركين في المسح، فإن 83% من خريجي الجامعات التقليدية لا يستطيعون عادة القيام بعملهم دون تدريب خاص، كما طلب من 194 مؤسسة تسمية القدرات التي ميزت خريجي جامعة التعليم التعاوني عن نظرائهم التقليديين كانت إجاباتهم على النحو الموالي:³²

(29.3%) يرون أن خريجي جامعة التعليم التعاوني لديهم القدرة على تطبيق المعرفة النظرية في بيئة الصناعة؛

(16.5%) يرون أن خريجي جامعة التعليم التعاوني لديهم القدرة على العمل ضمن فريق؛

(8.5%) يرون أن خريجي جامعة التعليم التعاوني لديهم القدرة على التعامل مع الضغط؛

(8.3%) يرون أن خريجي جامعة التعليم التعاوني لديهم قدرة التركيز.

أما عن آخر إحصائيات بخصوص التعليم التعاوني فيشير تقرير المعهد الاتحادي للتدريب المهني بألمانيا سنة 2017 إلى ما يلي:

هناك زيادة مستمرة في تعداد طلاب التعليم التعاوني حيث وصل إلى (100739 طالباً) سنة 2016 في حين كان عددهم سنة 2004 (41000 طالباً) أنظر الجدول أدناه؛

كما أن الشركات المتعاونة مع الجامعات الحكومية سنة 2016 قد وصل إلى حوالي 47.458 شركة وهذا يمثل زيادة قدرها حوالي 5000 شركاء الممارسة بالمقارنة مع سنة 2015؛

كذلك برامج التعليم التعاوني قد ارتفعت من 512 في سنة 2014 إلى 1592 في سنة 2016.

الجدول الموالي يظهر الإحصائيات بشكل مفصل.

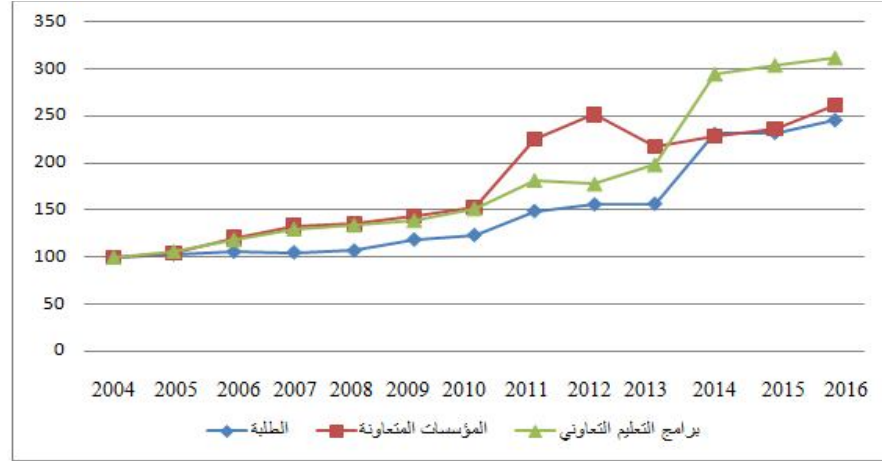
تعداد المؤسسات المتعاونة وأعداد الطلاب في برامج التعليم التعاوني من 2004 إلى 2016

السنة	برامج التعليم التعاوني	المؤسسات المتعاونة	تعداد الطلبة
2004	512	18168	40982
2005	545	18911	42467
2006	608	22003	43536
2007	666	24246	43220
2008	687	24572	43991
2009	712	26121	48796
2010	776	27900	50764
2011	879	40555	59628
2012	910	45630	64093
2013	1014	39622	64358
2014	1505	41466	94723
2015	1553	42951	95240
2016	1592	47458	100739

Op. cit, p 09. المصدر:

وبالنظر إلى الشكل أدناه الذي يظهر درجة تطوير برامج التعليم التعاوني، والشركات المتعاونة، والطلاب في الفترة من 2004 إلى 2016، يمكن ملاحظة أن برامج الدراسة قد اتخذت أكبر قدر من النمو خاصة وبشكل ملحوظ ما بين سنة 2013 إلى 2014، واستمرت الزيادة إلى سنة 2016، وإن كانت بنسب صغيرة.

تطوير مؤسسات المتعاونة وأعداد الطلاب في برامج التعليم التعاوني من 2004 إلى 2016



المصدر: Federal Institute for Vocational Training, Bonn, **Op. cit**, p 09.

وتتوزع هذه البرامج على المجالات الدراسية التالية: في الهندسة (38٪)، العلوم الاقتصادية (34٪)، (12٪) للعلوم الحاسوبية، (10٪) للخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية، أما التمرير (6٪).³³

وبالنسبة للشركات المتعاونة، يمكن القول من منظور عام أن العدد قد تضاعف منذ عام 2004 أنظر الجدول أعلاه، وهذا النمو يتوافق مع عدد الطلبة المتزايد كذلك كما يبين الشكل أعلاه.

مما سبق يتبين أن التعليم التعاوني يتطور بشكل جيد في مؤسسات التعليم العالي، ويوفر متطلبات أرباب العمل من خريجين تتوفر لديهم مهارات في مجالات مختلفة، كما يساعدهم في توظيف الخريجين الذين يعرفون بالفعل المؤسسة التي يعملون بها، زد على ذلك يضمن التعاون الوثيق بين أرباب العمل ومؤسسات التعليم العالي، علاقة قوية مع المتطلبات الحالية للاقتصاد وفي المستقبل، ومن المرجح أن يزداد التبادل الدولي في مجال التعليم التعاوني.

4 - واقع التعليم التعاوني في الجزائر:

بالنظر إلى واقع التعليم والتدريب في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر نجده يقتصر على التبرصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة طلبة التكوين العالي في الطورين الأول والثاني وفي مرحلة التدرج لمؤسسات التعليم والتكوين العالين حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 306/13.³⁴

يعتبر التبرص بمثابة تلك الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب المقبل على التخرج في إحدى المؤسسات، القطاعات، الهيئات، ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الإداري، أو الثقافي، المهني، العلمي، والتي يُوجّه إليها الطالب المعني بالتبرص من قبل مؤسسة التعليم العالي حسب تخصصه وتخصص الإدارة، ويهدف التبرص الميداني للخريج في الوسط المهني حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 306/13 إلى تحقيق ما يلي.³⁵

- 1- اكتساب معارف وحقائق ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي ومهني وتقني؛ جديدة لم تكن معلومة لدى الطالب المتبرص، أو كانت معلومة لكنها نظرية ومغايرة؛
- 2- اندماج الطالب المتبرص بصفة تدريجية في عالم الشغل والمهن المناسبة لتكوينه الجامعي، لتحضير آفاق ومستقبل مهنته المفضلة؛
- 3- يؤدي التبرص الميداني للطلاب الجامعي إلى تمكين هذا الأخير من المساهمة الفعالة في الابتكار وخلق تصور إيجابي لدى الهيئة المستقبلية.

أما عن مدة التبرص حسب مضمون المادتين 5 و 36،³⁶ فإن مدة التبرص تُحدّد خلال كل سنة جامعية بموجب اتفاقية تُبرم بين مؤسسة التعليم أو التكوين العالين والمؤسسة المستقبلية للمتبرصين التي تحدد فيه تاريخ ومدة ومكان التبرص، وقد تضمن الملحق المتضمن نموذج اتفاقية التبرص من المرسوم التنفيذي رقم 13- 306، لاسيما نص المادة 6 المتضمنة للكميات العملية لسير التبرص، مدة التبرص من شهر سبتمبر إلى شهر مايو من كل سنة جامعية، وفق نظام الأفواج ومرتين في الأسبوع.³⁷

أما القرار الوزاري الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 19 المؤرخ في 21 يناير 2015، فإن المادة 23 منه، قد حددت فترة ومدة التربص حسب الحالة؛ بالنسبة لتكوينات ليسانس (LMD) وكذا تكوينات الماستر وفقاً لما تضمنه عرض تكوين اليسانس المعنية، أو الماستر حسب الميادين والشعب والتخصصات.³⁸

كما سبق يتبين أن التربصات الميدانية وفي الوسط المهني تندرج في إطار سياسة الدولة الجزائرية وبرامج الوزارة الهادفة إلى ربط مؤسسات التعليم العالي بالحيث الخارجى والانفتاح على الغير، لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى التعليم التعاوني الذي تمّ التطرق إليه ووفق ما هو معمول به في كثير من لدول المتقدمة منها ألمانيا لعدة أسباب أهمها عدم وجود برامج للتعليم التعاوني معتمدة ما بين مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات تهدف إلى تعليم وتدريب خريجي التعليم العالي.

خاتمة:

تتحور موضوع الدراسة حول التعليم التعاوني ودوره في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل ولقد ناقشت الدراسة مفهوم التعليم التعاوني والخصائص التي يتميز بها ودوره في تحسين مخرجات التعليم العالي من خلال الأدبيات المختلفة، ووصولاً لتحقيق أهداف هذه الدراسة فلقد تم مناقشة التجربة الألمانية نحو ربط عمليات مخرجات التعليم العالي بمتطلبات الوظائف في سوق الشغل ومن بين النتائج والدروس المستفادة من هذه التجربة ما يلي:

- يعد التعليم التعاوني من أهم الآليات التي تمكن من تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات الوظائف في سوق الشغل؛
- يساعد التعليم التعاوني في تطوير وتحسين المناهج والمقررات وفق متطلبات سوق الشغل؛
- يعتبر التعليم التعاوني الذي يتم فيه ربط التعليم بالتدريب كوسيلة للإعداد المهني للطلاب وتجربة رائدة وفعالة في تطوير الصناعة في ألمانيا؛
- جاء إنشاء جامعة التعليم التعاوني (الفاخشل) إستجابة إلى حاجة القطاع الصناعي فيها لكفاءات قادرة على التعامل مع التقنيات المتجددة والمهارات التي يحتاجها هذا القطاع؛
- اهتمام مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا بتأهيل هيئة التدريس لتمكينها من متابعة التطورات المهنية في سوق الشغل؛
- حقق التعليم التعاوني نتائج إيجابية حسب آراء أرباب العمل والخريجين الذين شملتهم الكثير من الدراسات؛

التوصيات : في ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- تبني برامج التعليم التعاوني في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خاصة في المسارات المهنية كنماذج تجريبية؛
- إنشاء لجان مشتركة بين مؤسسات التعليم العالي وممثلي أرباب العمل والمؤسسات الحكومية لوضع برامج مشتركة يتجسد من خلالها التعليم التعاوني؛
- تنشيط الملتقيات والأيام الدراسية مع ممثلي سوق الشغل للوقوف على الفرص المتاحة والمساعدة على تفعيل برامج التعليم التعاوني ومناقشة الصعوبات التي تحول دون ذلك؛
- الاستفادة من التجارب والنماذج العالمية الناجحة في هذا المجال كالتجربة الألمانية؛
- وضع أطر وقوانين على مستوى قطاع التعليم العالي لتفعيل هذا النوع من التعليم.

1. Ahmed M. & Mohammed A, **Cooperative Education at the Riyadh College of Technology: Successes and Challenges**, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, Vol. 07, No: 01, 2006, p 54.
2. Mahmoud H & Heather S, **A reflection on cooperative education: from experience to experiential learning**, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, Vol. 08, No: 01, 2017, p 69.
3. douglas college, **CO-OPERATIVE EDUCATION DEPARTMENT**, Student Handbook, BRIDGING THE CLASSROOM AND THE WORKPLACE, On the web-site: <https://www.douglascollege.ca/-/media/99EF4D53FD7E49E4B4C69FAB61BE5895.ashx?la=en>, p.5, See on: 03/01/2018 03.
4. Sona Tadevosyan White, **An Analysis of Best Practices Cooperative Education in the U.S. with the Purpose of Addressing Various Armenian Engineering Education Problems**, Master thesis of Science, University, Brigham Young, April 2012, p 24.
5. Jeela J, Connected Learning in Co-operative Education, International Journal of Teaching and Learning in Higher Education , Volume 19, Number 3, 2007 , p 263.
6. Mahmoud H & Heather S, **Op. cit**, p 69.
7. douglas college, **Op. cit**, p 05 بتصرف
8. douglas college, **Op. cit**, p 03 بتصرف
9. Thomas Deissinger, **Links between vocational education and training (VET) and higher education: The case of Germany**, On the web-site: <https://pdfs.semanticscholar.org/0f94/1f15ed4662601b3c0e64a23ac15809361c5b.pdf>, p.103, See on: 03/01/2018.
10. K arin R & Anna P, **Comparative cooperative education: Evaluating Thai models on work-integrated learning, using the German Duale Hochschule Baden-Wuerttemberg model as a benchmark**, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, Vol. 17, No: 03, 2016, p 231.
11. سالم بن سليم الغنوصي، مدى التطابق بين وظائف خريجي جامعة السلطان قابوس في سوق العمل العماني وتخصصهم الأكاديمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، العدد 1، 2014، ص01.
12. منصور الزين الرهانات الأساسية لتفعيل للإصلاح الجامعي الجزائري في تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمرات - التعليم العالي العربي وسوق الشغل -، القاهرة، مصر، 2013، ص288.
13. عيسى بن حسن الأنصاري، تدريب وتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل: نحو شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص. المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2001). على الموقع : <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006129.pdf> بتصرف تاريخ الإطلاع يوم: 2018/01/03. ص463.
- * جامعة كيترينج (*Kettering University*) هي جامعة أمريكية خاصة تقع في مدينة فلينت بولاية ميشيغان. تأسست الجامعة سنة 1919 وبلغ عدد المتحقيين بها 1991 طالب في سنة 2013. الجامعة تقدم برامج دراسية في مجالات مختلفة: العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، والرياضيات، الأعمال التجارية.
14. Mahmoud H & Heather S, **Op. cit**, p 71.
- * جامعة (simon fraser university) جامعة عامة في كندا تأسست عام 1965. تقع في مدن برنابي، ساري، فانكوفر
15. douglas college, **Op. cit**, p 05.. بتصرف
16. Mehmet B E & Merve C T, **STANDARDIZATION OF COOPERATIVE EDUCATION PROCESSES VIA MANAGEMENT INFORMATION SYSTEMS**, The Online Journal of Quality in Higher Education, Vol. 03, No: 01, 2016, p 66.
17. John A & Clinton A, **STEPPING INTO INDUSTRY REALITY: REVIEWING THE ROLES OF COOPERATIVE EDUCATION AND INTERNSHIPS IN FOSTERING**

CONSTRUCTION EDUCATION, Socioeconomica – The Scientific Journal for Theory and Practice of Socio-economic Development, Vol. 06, No: 11, 2017, p 48.

18. Mahmoud H & Heather S, Op. cit, p 71.
- * جامعة المحيط الهادئ (University of the Pacific) جامعة أمريكية خاصة تقع بالغرب الأمريكي في ستوكتون (كاليفورنيا).
19. John A & Clinton A, Op. cit, p 48.
20. Mahmoud H & Heather S, Op. cit, p 71.
21. Mehmet B E & Merve C T, Op. cit, p 66.
22. John A & Clinton A, Op. cit, p 49.
23. Mahmoud H & Heather S, Op. cit, p 71.
24. business academy, Schleswig-Holstein, Cooperative Education, March 2006, On the web-site: <http://www.wak-sh.de/fileadmin/wak/pdf/ba/ba-english.pdf>, p13 . See on: 03/01/2018.
25. Axel G, University of Cooperative Education – Karlsruhe: The Dual System of Higher Education in Germany, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, Vol. 03, No: 02, 2002, p 53.
26. عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سابق، ص 453. من ملف تجارب دولية.
27. Karin Reinhard, The German Berufsakademie Work- Integrated Learning Program: A Potential Higher Education Model for West and East, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, Vol. 07, No: 01, 2006, p 16.
28. Federal Institute for Vocational Training, Bonn, Training Plus Dual study in numbers 2016 Trends and analyzes, 2017 On the web-site: https://www.bibb.de/dokumente/pdf/59df505289ed7_bibb_09-282_ausbildungplus_barrierefrei_korr_urn.pdf, p 09. See on: 03/01/2018 .
29. business academy, Schleswig-Holstein, Op. cit, p 13.
30. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مشروع تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، تونس 2012، على الموقع:
- <http://www.marsad.alecso.org/site/wp-content/uploads/2014/10/MACHROU-TANFIDH.pdf>
- 57 تاريخ الإطلاع يوم: 2017/12/020 .
31. Karin Reinhard, Op. cit, p 17.
- * (University Karlsruhe) جامعة التعليم التعاوني تأسست في عام 1979 من قبل حكومة (بادن- فورتمبيرغ، الألمانية). بدأت مع 32 مؤسسة ترب 45 طالبا والآن لديها أكثر من 900 مؤسسة مشاركة مسؤولة عن تدريب 1800 طلاب. حوالي ثلث هؤلاء الطلاب يدرسون والهندسة، والباقي إدارة الأعمال.
32. Axel G, Op. cit, p 55.
33. Federal Institute for Vocational Training, Bonn, Op. cit, p 09.
34. الأمانة العامة للحكومة، المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 306/13 المؤرخ في 31 أوت 2013، يتضمن تنظيم التريضات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، المؤرخة في 18 سبتمبر 2013، ص5.
35. نفس المرج، المادة 3، ص6.
36. نفس المرج والصفحة
37. نفس المرج، ص8.
38. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المادة 23 من القرار رقم 19 المؤرخ في 21 يناير 2015، المحدد لطبيعة التريضات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة وكفايات تقييمها ومراقبتها وبرمجتها ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول-الجزء الأول (جانفي - فيفري 5102)، ص38.